البحوث والدرسات

أثر الأزمات والصراعات في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (CEPA) على الأمن الآسيوي

د. سمر إبراهيم محمد
مدير تحرير دورية آفاق آسيوية

الملخص:

يهدف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيه والذي يضم في عضويتها 21دولة بين دول العالم، تمثل أكبر القوى الاقتصادية الكبري مثل الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى الاقتصادات الناشئة من مختلف انحاء قارة آسيا والمحيط الهادئ، ويشكل أعضائها 40% من إجمالي سكان العالم، و54% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 44% من التجارة العالمية.

حيث برز تجمع الأبيك كأحد أبرز التجمعات الاقتصادية التكاملية عبر الإقليمية عاكساً تطلع الكثير من الدول ، وخاصة الآسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة لإرساء دعائم علاقات مستقرة، ولهذا تعتمد الروابط الاقتصادية على الاعتماد المتبادل، كأساس لتكتل ذي أبعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى، ولكنه شهد العديد من التوترات والنزاعات السياسية بين اعضائه لتبرهن على تباين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، ونتج عن ذلك انخفاض فاعلية المنتدى في تحقيق أهدافه الاقتصادية سواء على المدي القصير أو الطويل، فضلا عن صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول قضايا مثل الإدارة البيئية وتغير المناخ.

Abstract:

The Asia-Pacific Economic Cooperation Forum (APEC) aims to promote cooperation and economic integration among its member States, which includes 21 members among the world›s countries the largest major economic power such as the United States and China, as well as emerging economies from across the Asia-Pacific continent Its members make up 40% of the world›s total population, 54% of global GDP and about 44% of world trade.

APEC has emerged as one of the most visible cross-regional complementary economic groupings reflecting the aspirations of many countries. particularly Asian «, and encouraged by the United States to establish stable relations, Economic linkages therefore depend on interdependence, as a basis for a conglomerate of economic dimensions with far-reaching security and political concepts. But he has witnessed many political tensions and conflicts among his members to demonstrate divergent economic and geopolitical interests s economic objectives in both the short and long term, as well as difficulties in reaching consensus among Member States on issues such as environmental governance and climate change.

مقدمة :

يُعد منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) أحد أبرز المنتديات الاقتصادية الإقليمية، حيث يجمع بين دول ذات أحجام اقتصادية متنوعة ومتباينة، تأسس المنتدى في عام 1989 لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تنسيق السياسات التجارية والاستثمارية والاقتصادية، وتمثل الدول المنضمة له ما يقرب من 54% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 44% من التجارة العالمية ، مما يبرز أهمية هذا المنتدى على المستوى العالمي، ويمتد تأثير منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ليشمل 21 دولة وهي:

(أستراليا، وبروني دار السلام، وكندا، وشيلي، جمهورية الصين الشعبية، هونغ كونغ، وإندونيسيا، واليابان، جمهورية كوريا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا ، وبابوا غينيا الجديدة ؛ وبيرو ، الفلبين ، الاتحاد الروسي ، وسنغافورة ، تايبيه الصينية ، وتايلاند ، الولايات المتحدة الأمريكية ،وفيتنام)

حيث يهدف المنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تعزيز تحرير السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز التجارية وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية لتحسين القدرات الإنتاجية وتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة، ودعم التكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال تسهيل التجارة والاستثمار بين الأعضاء، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يكون مستدامًا بيئيًا وشاملًا لجميع فئات المجتمع، فضلا عن التعاون لضمان أمن الإمدادات الغذائية والطاقة في المنطقة ، وتوفير بيئة مواتية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد، وتحسين الترابط من خلال تطوير البنية التحتية والنقل والاتصالات بين دول المنطقة، بالإضافة الي تعزيز التعاون لمواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي، الأزمات الصحية، والكوارث الطبيعية، كما يهدف المنتدي للتعامل مع التحديات الجديدة المهمة للرفاهية الاقتصادية للمنطقة، وهذا يشمل ضمان القدرة على مواجهة الكوارث، والتخطيط للأوبئة، والتصدي للإرهاب. [1]

أولا: إشكالية الدراسة:

تدور اشكالية هذه الدراسة حول الاجابة علي تساؤل رئيسي وهو كيف تؤثر الأزمات والصراعات بين الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على فاعلية التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحقيق أهداف المنتدى ؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسئ عدة أسئلة فرعية، وهي:

- ما هي أهداف ومنهجيات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)؟
- ما هي أبرز النزاعات السياسية التي شهدها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بين الدول الأعضاء؟
- كيف تؤثر هذه النزاعات على التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة في المنطقة؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من توضيح كيف تؤثر النزاعات والصراعات على أهداف المنتدى في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي، ويمكن أن توفر هذه الدراسة تحليل دقيق لتأثير التوترات بين الدول الأعضاء على التدفقات التجارية والاستثمار والتنمية المستدامة، وتساعد في تقييم قدرة أبيك على مواجهة التحديات العالمية والمحلية.

ثالثًا، منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحليل أثرها على فاعلية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحقيق أهداف المنتدى.

رابعا : الاطار المفاهيمي :

تتخذ الدراسة العديد من المفاهيم الهامه ومنها: مفهوم الصراع والنزاع لارتباطهما بموضوع الدراسة وهذا يتضح فيما يلي :

أ- يعد مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم التي يتم تناولها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يعكس التفاعلات المعقدة بين المصالح والأهداف المتضاربة للأفراد والجماعات والدول. وتتجلى الصراعات في أشكال

مختلفة، سواء كانت صراعات داخلية بين أطراف مختلفة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول في إطار العلاقات الدولية، ويختلف تأثير هذه الصراعات من حيث حدة الصراع والطريقة التي يتم بها حل الصراع وتأثيره على استقرار وازدهار المجتمع الإقليمي والدولي.

ويُفهم الصراع عادةً على أنه حالة من التنافس أو الخلاف العميق بين الأطراف، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق هدف معين قد يتعارض مع مصالح الطرف الآخر. ويمكن أن تتراوح مصادر النزاع بين القضايا الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية،[2] ويمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، من الاحتكاكات التجارية إلى النزاعات العسكرية والسياسية، كما هو الحال في سياق المنتدى ، يمكن أن تؤدي النزاعات بين الدول الأعضاء إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة, يجب فهم جذور هذه النزاعات وآليات إدارته.

و يعتبر مفهوم الصراع من المفاهيم المهمة جدا التي تتعدد الآراء حولها في مجال العلوم الاجتماعية ويمكن الإشارة إليه بشكل عام على النحو التالي[3]: يشير مصطلح الصراع عادة إلى حالة أو ظرف تكون فيه جماعة بشرية في نوع من الصراع الواعي مع جماعة أخرى أو عدة جماعات، ويكون الصراع على أساس أن مجموعة ما تبدو وكأنها تسعى لتحقيق هدف لا تقبله المجموعات الأخرى. وبما أن الصراع هو نوع من التعامل حول القيم والمطالبات بالموارد والسلطة، أي أن الصراع ينطبق على التفاعلات بين البشر: من أشكاله المعقدة من أزمة وتوتر وصراع، فالصراع هو مواجهة بين إرادات الدول والأمم، ينشأ عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وقدراتها وهي. ولا يأخذ الصراع شكل المواجهة المسلحة، بل تتعدد أشكاله ومظاهره منها السياسي والاقتصادي والعالمي والتكنولوجي. وبالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، هناك بالتأكيد وسائل متعددة للصراع، مثل الحصار والترهيب والتحالفات والتحريض[4].

كما يمثل الصراع أيضًا حالة تتعارض فيها مجموعة بشرية تتميز باختلافات عرقية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية وسياسية مع مجموعة أو أكثر من المجموعات الأخرى بسبب تعارض مصالحها وقيمها مع سلوكها وأهدافها[5].

ومما سبق يمكن القول بأن هناك عدة سمات وخصائص تميز ظاهرة الصراع، يمكن تلخيصها على النحو التالي[6]:

أولاً: في الصراع لا بد أن يكون هناك طرفان على الأقل منخرطين أو مشاركين في هذا التفاعل.

ثانيًا: يجب أن يكون هذان الطرفان متورطين في أفعال أو سلوكيات متناقضة مع بعضها البعض.

ثالثًا: أي يجب أن يكون الهدف منه إلحاق الضرر بالطرف الآخر أو تدميره أو إلحاق الأذى به، أو بشكل أعم، الحصول على وضع أفضل بكثير مما كان عليه في بداية الصراع من خلال الهيمنة أو تحقيق السيطرة على الطرف الآخر، وكل ذلك يجب أن يكون أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا مُوَجّهَةً إِلَى الطّرَفَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ فِي النِّزَاعِ.

رابعاً: الصراحة أو الوضوح، أي يجب أن تكون التفاعلات المتنافسة أو المتعارضة علنية بحيث يمكن للمراقب المحايد أن يكتشف هذه التفاعلات بسهولة.

خامسًا: الهدف الرئيسي من دخول دولة ما في صراع مع دولة أخرى هو تدميرها وتطويقها مع الاستفادة من الموارد الشحيحة، إن وجدت، لدعم قوتها وكسب مكانة مشرفة في النظام الدولي.

سادسًا: المواقف والتصورات المتضاربة، وهي المواقف التي تخلق الاختلافات مثل الاختلافات في الموارد والمصالح والقيم، والسلوكيات الخارجية التي تعبر عن تصورات ومشاعر تؤدي إلى الصراع، مثل العدوان والتنافر والميل نحو العنف والصراع[7].

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن النزاع هو نمط من العلاقات الدولية يعكس حالة أو وضعاً يتضمن طرفين على الأقل. وأطراف النزاع هي وحدات سلوكية يمكن أن تتبنى عدداً من المواقف تجاه التفاعلات المختلفة، فضلاً عن قدرتها على الحفاظ على هويتها الخاصة وحدودها الواضحة. ويمكن أن تكون وحدة الفعل التي تمثل أطراف النزاع فرداً أو أسرة أو جماعة بشرية قبلية أو عرقية أو لغوية أو دينية أو تنظيم سياسي حديث مثل الدولة[8].

ب- مفهوم النزاع:

النزاع هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Conflict، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Conflictus، وتعني المواجهة أو النزاع أو الصدام أو الاشتباك أو الصراع أو الشقاق أو الاحتكاك أو النزاع. وتستخدم في الأدبيات السياسية والعلمية بمعانٍ ومضامين عديدة منها: صراع المصالح، صدام الحضارات، صدام الثقافات، النزاع المسلح، النزاع العائلي، النزاع الحدودي، النزاع العمالي[9].

ويستخدم مصطلح النزاع المسلح للإشارة إلى جميع أشكال النزاع العنيف، سواء أكان حرباً أم نزاعاً مسلحاً[10]. ومع ذلك، يمكن القول أن العديد من أشكال الصراع والمواجهة قد تطورت وتوسعت من المجتمعات المحلية إلى المجتمعات الأكبر، ووجود تقارب ونمذجة وتفاعل بين المجموعات البشرية.

يمكن تعريف النزاع على أنه علاقة تفاعل اجتماعي بين الأفراد تتسم بتضارب الحاجات والأهداف والمعتقدات والأحكام والآراء[11]. والنزاع هو حالة شديدة التوتر من الخلاف، وهو صراع اجتماعي يصل إلى حالة متطرفة إلى درجة أنه يتكامل مع الصراع العسكري[12]. لذلك يعرف النزاع في علم الاجتماع بأنه مواجهة مباشرة مستمرة بين طرفين للوصول إلى نفس الهدف[13].

يرى جوزيف ناي في كتابه "مقدمة في النظرية والتاريخ" أنه من الضروري دراسة النزاع الدولي في إطار تعقيدات السياسة الدولية من أجل التعرف عليه والمساعدة في فهم ظواهر النزاع[14].

ويعتقد البعض أن النزاع الدولي "ليس ظاهرة حديثة العهد، بل هو ظاهرة قديمة، نتيجة لتضارب المصالح". ويُعرّف النزاع الدولي بأنه "خلاف بين دولتين حول قضية قانونية أو حادثة معينة، أو تضارب في وجهات النظر القانونية أو المصالح"[15]..

ويرى البعض أن النزاع يمر بثلاث مراحل في تطوره، أولها شكل الموقف أو الحدث الذي يعبر عنه في شكل نزاع، والمرحلة الثانية من النزاع تمثل رد فعل الأطراف على مطالبة معلنة وتتجلى في شكل نزاع سياسي أو قانوني، والمرحلة الثالثة هي عندما ينجر الطرفان إلى تعقيد علاقاتهما المباشرة وغير المباشرة وتظهر في المرحلة

الرابعة في شكل نزاع سياسي وإعلامي ودعائي بطبيعته؛ أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة النزاع الذي يتسم بطابع سياسي وإعلامي ودعائي، حيث يتم مناقشة إمكانية تهديد هذا النزاع للسلم والأمن الدوليين[16].

رابعًا، تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطارالمفاهيمي والتاريخي لمنتدى أبيك (APEC)

المطلب الأول: نشأة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC

المطلب الثاني: الأهداف والتحديات.

المبحث الثاني: استراتيجيات الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادئ

المطلب الأول: أبرز الصراعات السياسية في منتدى أبيك.

المطلب الثاني: استراتيجيات التعاون والازمات التي يواجهها منتدى أبيك

الخاتمة

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتاريخي لمنتدى أبيك (APEC)

يتناول هذا المبحث الإطار التاريخي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من خلال مطلبين: المطلب الاول نشأته، أهدافه الأساسية، تطوره التاريخي وأهم التحديات التي يمر بها، بينما يتناول المطلب الثاني مفهوم الصراع وبعض المفاهيم المتعلقة به كالنزاع والأزمة.

المطلب الأول

نشأة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ

ترجع فكرة تأسيس المنتدي الي رئيس الوزراء الاسترالي الاسبقللهبوب هوكلله وذلك من خلال كلمة ألقاها في عاصمة كوريا الجنوبية في عام 1989 والتي أدت الي

اجتماع 12 دولة في كانبيرا عاصمة أستراليا للإعلان عن قيام المنتدي ومقره الدائم سنغافوره، كان ذلك في الوقت الذي كانت فيه التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) تتطور بسرعة، وكانت هناك حاجة إلى إنشاء آلية اقتصادية فعالة لمواجهة التحديات المتزايدة للاقتصاد العالمي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[17].

تأسس هذا المنتدي كإستجابة لتزايد الترابط الاقتصادي والتبادل التجاري والتواصل البشري بين دول آسيا والمحيط الهادي، وأصبح المنتدي من ذلك الوقت الأداة الاقليمية الأساسية لدعم التجارة الحرة والتعون الاقتصادي، كما اصبح الوسيلة التي حاولت الدول من خلالها تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة وضمان استدامة النمو الاقتصادي قي دولها.

في البداية، كانت منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تتألف من 12 دولة عضو فقط، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وعدد من دول جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. ومنذ ذلك الحين، توسعت العضوية إلى 21 دولة، بما في ذلك الصين وهونغ كونغ وتايوان والمكسيك وغينيا الجديدة وشيلي وروسيا وبيرو، حيث يشكل أعضائها 40% من إجمالي سكان العالم، و54% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 44% من التجارة العالمية [19]، وهذا يتضح في الشكل التالي:

خريطة توضح الدول المشاركة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ

شكل رقم (1)

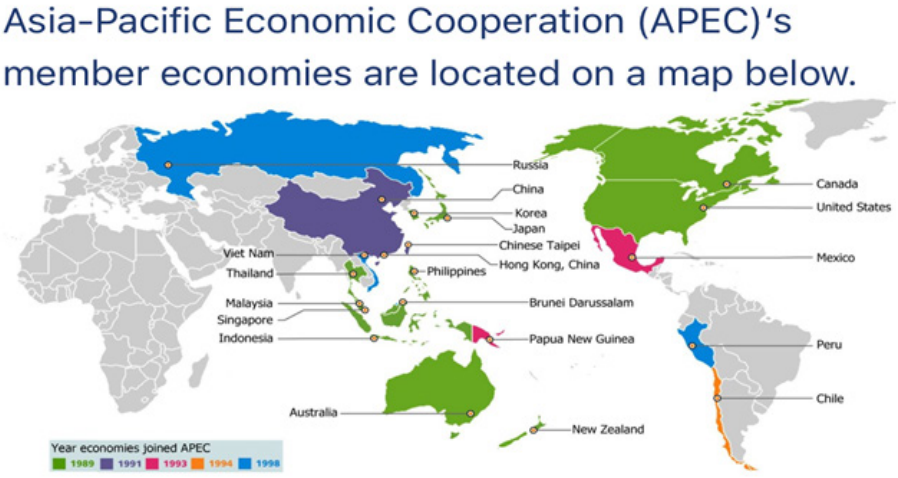

المصـــدر: https://apecctf.org/about-apec-ctf

المطلب الثاني

الأهداف والتحديات

في سبيل تعزيز التعاون الاقليمي في النواحي الاقتصادية والسياسية ، تجسدت رغبة اسيوية في دفع بعض دول الاقليم الهادي الى أنشاء تجمع ألابيك من خلال بلورة العلاقات المتبادلة بين هذه الدول في صيغ تعاونية جديدة .ويعكس هذا التجمع الاهمية المتزايدة في خلق ترتيبات متعددة الاطراف , تتفاعل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية في بوتقة واحدة , بحيث يرفد بعضهما الاخر بعنصر مضاف , الامر الذي سينعكس على أطراف ذلك التجمع.

الأهداف :

على مدى السنوات الـ35 الماضية منذ تأسيسها، التزمت للّهأبيكللّه دائما بتطلعاتها الأصلية المتمثلة في الانفتاح والشمولية والتنمية المشتركة وإيجاد أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بالخلافات، وتعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتسهيلهما، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، والتحسين المستمر لمستوى التكامل الاقتصادي في المنطقة.[20].

حيث تم تحديد الأهداف الرئيسية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في قمة سيول عام 1991، والتي تضمنت أربعة أهداف رئيسية هي: الحفاظ على مستوى النمو في المنطقة والمساهمة في النمو العالمي؛ وتطوير آليات التجارة لتسريع التجارة بين الاقتصادات الأعضاء؛ وتسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع بين الاقتصادات. ومنظمة أبيك ليست منظمة ملزمة لصنع القرار، ولكنها تسعى جاهدة لبناء توافق طوعي بين الاقتصادات الأعضاء في عدة مجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة [21].

كما يُعد منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ منصة مهمة لمناقشة القضايا العالمية الرئيسية مثل تحرير التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. وكجزء من هذه المناقشات، تساهم أبيك في دعم المشاريع الاقتصادية والتنموية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تمول آبيك حوالي 100 مشروع كل عام، حيث بلغ إجمالي التمويل 15.4 مليون دولار أمريكي في عام [22] 2018.

حيث يهدف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ على تحسين حياة الناس وخلق المزيد من الفرص في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال الآليات الاتية :

- ضمان أن تعود التجارة والاستثمار بالفائدة على الجميع – العمال والنساء والشركات التجارية الصغيرة والمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات – من خلال إشراك مجموعات متنوعة في القرارات المتعلقة بالسياسات.
- مساعدة الاقتصادات على التصدي لتغير المناخ من خلال التكنولوجيا المبتكرة والاستثمارات الموجّهة والسياسات الذكية.
- تيسير تكيف الاقتصادات وازدهارها معًا من خلال مواءمة اللوائح التنظيمية واستخدام الأدوات الرقمية لتبسيط التجارة وحل تحديات سلسلة التوريد. [23]

ويضاف الى ذلك قيام الولايات المتحدة الامريكية بلعب دور مهم ومؤثر في هذا التجمع ومن خلال لعب دور الموازن بين اهم القوى الموثرة فيه عن طريق خلق ما تسميه بـ (المجتمع الباسفيكي) يكون لها فيه دوراً اساسيا لزيادة ارتباطها

بالاقليم سواء اقتصادياً او ثقافياً وبالتالي سياسيا وهو ما سينعكس على دورها داخله وفق الصورة التي تتيح لها التاثير على فعاليته وشؤونه , وبما يجعل منها الطرف الاكثر فاعلية, فضلاً عن دورها داخل تجمع الابيك فهو قريب الى ان يكون ترتيب امريكي منه الى ترتيب ذا طبيعة بحتة وجعله ذا طابع مميز بعيد عن العقيدة السياسية والعمل على فتح الاسواق الاسيوية وتأسيس روابط تجارية معها واساليب أدارة صناعية ومصرفية, وسعيها لغزو الاقليم الاسيوي الناهض اقتصادياً اضافة لسياساتها الخارجية الشديدة الارتباط بالحاجات الاقتصادية المحلية في ظل ارتفاع التنافسية الامريكية في الاقتصاد العالمي [24]

وتجدر الإشارة ان اهداف منتدي ابيك لا تستخدم القوانين والاتفاقيات الداخلية لها في تقييد النشاطات الاقتصادية بين الأعضاء، بل تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعظيم الفوائد المشتركة بآليات عمل غير مقيدة؛ بمعنى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجري بأسلوب الترتيب الذاتي والتشاور والتقدم التدريجي على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، كما تطبق أبيك سياسة للّهالإقليمية المفتوحةللّه وتقدم إنجازات التعاون الاقتصادي لأعضاء من خارجها بصورة متناظرة.

فعبر تطورها منذ نشاتها في 1989 ، باتت نشاطاتها الاقتصادية تشمل ثلاثة محاور رئيسية هي: تحرير التجارة والاستثمار، تيسير التجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي.، تحرير التجارة والاستثمار يعني إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الأعضاء، وتحقيق حرية الاستثمار وصناعة الخدمات، و في هذا المجال وضعت ابيك جداول زمنية دقيقة وواضحة، فقد اتفق الأعضاء في عام 1994 على أن تحقق الاقتصادات المتطورة من الأعضاء تحرير التجارة والاستثمار في عام2010 أو قبله بينما يمتد الموعد للاقتصادات النامية حتى عام 2020 أو قبله.

حيث ان تيسير التجارة والاستثمار يقصد به تقديم التسهيلات المختلفة للمؤسسات في مناطق آسيا والمحيط الهادي في ممارسة النشاطات التجارية، وهذا يشمل تبسيط الإجراءات الجمركية، وتحقيق التجارة غير الورقية، وتحديد الاتفاقيات التي وافقوا عليها، ووضع السياسة التنافسية الخ. وفي هذا المجال حققت ابيك بعض النتائج الملموسة. في مؤتمر بروناي عام 2000 أعلنت ابيك عنوان شبكة التجارة الإلكترونية

لها bizapec.com وذلك بهدف مساعدة المؤسسات في التعرف على إنجازات ابيك ومعلوماتها، وفي استكشاف فرص التجارة لتحقيق هدف أبيك المتمثل في تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار.

ومن جانب آخر يعد التعاون الاقتصادي والتكنولوجي يعني إجراء التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الأعضاء لدفع التنمية المشتركة والازدهار المشترك. تتركز نشاطات ابيك على ستة محاور تنمية هي: استثمار الموارد البشرية، وسوق الرأسمال، والبنية الأساسية، والتكنولوجيا، وحماية البيئة، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم ،كما تشجع المؤسسات على الانخراط في نشاطات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي ، وحتى الآن قامت ابيك بأكثر من 400 مشروع تعاوني. [25]

ب- التحديات:

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي (آبيك) واحدة من القوى التكتلات العالمية حيث تكمن الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لها من موقعها الجغرافي والمائي الهام وتنوع دولها ، ولاهميتها الأهمية الاقتصادية والسياسية في العالم المضطرب المتغير، حيث بدأت دول العالم اعادة النظر اليها للاتجاه للعمق الآسيوي، لضمان الامن الطاقوي العالمي الذي يعتمد في شقه الأكبر على أمن الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة وتنويع آفاق التجارة والاقتصاد وايجاد حلول لقضايا المناخ والامن الغذائي والمائي. كل هذه العوامل الاستراتيجية جعلت من منظمة (آبيك) مركز للتنافس الجيوستراتيجي والاقتصادي المستقبلي بين أهم القوى العالمية الكبرى، باعتبار ان المنظمة تسعى لزيادة القدرات والطموحات الوطنية للدول الاعضاء والاعتمادات المتبادلة التي تم تأسيسها بدمج المنظمة في الاقتصاد العالمي؛ وتحويلها لمركز استقطاب اقتصادي سياسي لمواجهة التجاذبات العالمية.

وإلى اليوم لم يحقق أبيك الاستفادة الكاملة من قدراته المؤسسية لتحسين الترابط وتطوير خطوات دعم الكفاءات لضمان حماية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعود وجهة نظر المراقبين في ذلك إلى ثلاثة قضايا :

- الفصل بين نواحي تحرير التجارة وبين الإصلاح المالي.
- التعاون الفني والاقتصادي لا يرتبط بدقة بعناصر التحرير وتسهيل التجارة.

• عملية التحرير القطاعي الاختياري المبكر أخذت الكثير من جهود الآبيك الحالية والتي ستكون غير ملائمة للأزمة الراهنة إذا لم تؤد إلى نتائج قوية متوازنة تحقق الصالح المشترك.

- التمويل والمستقبل

يتم تمويل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من خلال مساهمات سنوية من الاقتصادات الأعضاء، حيث بلغ إجمالي المساهمات حوالي 3.38 مليون دولار أمريكي منذ عام 1999 مع نمو وتوسع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن يواصل المنتدى تعزيز التعاون بين اقتصادات المنطقة من خلال مشاريع مبتكرة في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المستدامة والابتكار التكنولوجي ومن المتوقع أن يستمر في تعزيز التعاون بين اقتصادات المنطقة من خلال مشاريع مبتكرة في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المستدامة والابتكار التكنولوجي[28].

كما يعد تحرير التجارة والاستثمار من أجل النمو المستدام والتعاون الشامل وتقدير المصالح المشتركة بين الاقتصادات الآسيوية - محور التركيز الرئيسي في جدول أعمال منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) منذ للّهمولدهاللّه الرسمي في عام 1989، لتواصل إرثها في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ،ومع ذلك، وفقا للمحللين الدوليين، من حيث كونه منتدى كبيرا لتعزيز التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، فإن التعاون الاقتصادي للأبيك من الصعب أن يكون فعالا عندما يكون طوعيا تماما وبدون أي اتفاقيات ملزمة قانونا.

في الواقع، من المحتمل أن هدف تحرير التجارة الوارد في إعلان بوجور، وكذلك تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ (FTAAP) بحلول عام 2025، لم يتقدم كما كان متوقعًا، في السنوات الأخيرة أصبحت للّهالعلاقةللّه بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) أكثر قوة، استنادا إلى مجموعة متنوعة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمتقاطعة والتي يتم تصحيحها ذاتيا على طول الطريق تحرير التجارة.

فلا يوجد تعاون ثنائي فحسب، بل إن سلسلة من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (RCEP، CPTPP، AFTA...) بين أعضاء أبيك ، حيث قامت بدور كبير في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية في المنطقة، وقد تتقاطع مسارات التجارة أو تكون متوازية، ولكنها جميعها تتجه نحو تحرير التجارة الإقليمية وتثبت أنها الاتجاه الصحيح للتعاون بين الاقتصادات الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

على سبيل المثال، أبرمت الصين اتفاقيات تجارة حرة مع 15 من اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC). تعد بكين حاليًا أكبر شريك تجاري لـ 13 اقتصادًا في أبيك. ثمانية من أكبر 10 شركاء تجاريين للصين هم اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (آبيك). [29].

ومن ثم تُعد منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ قوة اقتصادية مهمة على الساحة الدولية وتواصل لعب دور رئيسي في تعزيز التعاون التجاري والتنمية المستدامة بين دول آسيا والمحيط الهادئ، الا انه على الرغم من نجاحه في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائه، إلا أنه يواجه أيضًا تحديات، مثل الظروف الاقتصادية المتباينة على نطاق واسع بين أعضائه. فبينما تتمتع دول مثل الولايات المتحدة واليابان بنمو اقتصادي مرتفع، لا تزال دول مثل شيلي وغينيا الجديدة تواجه تحديات تنموية كبيرة. كما يمكن للتوترات السياسية بين الدول الأعضاء، مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أن تؤثر في بعض الأحيان على تقدم التعاون .

ومع ذلك، لا يمكن اغفال ان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه تحديات جديدة في ظل النمو العالمي البطيء وزيادة مخاطر سلاسل الإمداد، ولهذا يتعين على دول المنطقة، إلى جانب المحافظة على النمو، ومن ثم فان مواجهة تحديات مثل التحول الرقمي والقضايا البيئية، لهذا، بات بناء للّهمجتمع المصير المشتركللّه لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ مسألة ضرورية، لا سيما في هذه المرحلة، فالهدف لا يتمثل فقط في حماية المصالح المشتركة لدول المنطقة، بل أيضاً في توفير نموذج جديد للسياسة الاقتصادية العالمية. [31]

المبحث الثاني

استراتيجيات الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادئ

تعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحدة من أكثر المناطق الاستراتيجية تأثيراً على الصعيد الدولي، حيث تجمع بين التنوع الثقافي والاقتصادي والسياسي والتحديات الجيوسياسية المعقدة. وتتميز المنطقة بوجود عمالقة اقتصاديين مثل الصين واليابان والهند، بالإضافة إلى اقتصادات ناشئة سريعة النمو في قطاعات متنوعة. وفي الوقت نفسه، تشهد المنطقة تفاعلاً معقداً من التعاون والمواجهة حيث تسعى الدول الأعضاء إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية في بيئة من التوتر الإقليمي والصراع الجيوسياسي.

ينقسم هذا المبحث الي مطلبين، المطلب الأول يوضح نماذج لأبرز الصراعات بين دول المنتدي كالصراع بين الولايات المتحدة والصين والمطلب الثاني يوضح استراتيجيات التعاون والتحديات التي يواجهها المنتدى.

المطلب الأول

أبرز الصراعات السياسية

يعد الصراع بين القوى الكبرى ظاهرة بارزة في السياسة الدولية، وتتنوع أسباب التنافس بين الدول القوية ما بين العمل الثوري من قبل الدول القوية أو لمجرد أن قوتها المتنامية تثير قلق الدول الأخرى. ففي حالة الصين، على سبيل المثال، تسبب توسع الصين في الساحة الدولية في إثارة قلق القوى الكبرى مثل روسيا وأوروبا، وهو ما تحاول الولايات المتحدة منعه، وتعكس هذه التوترات القانون العام القائل بأن توسع إحدى القوى يزيد من مخاوف الدول الأخرى.

الصراع بين الولايات المتحدة والصين:

بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بتوقيع معاهدة وانكي عام 1844، كأول اتفاقية بين البلدين ومنحت العديد من الامتيازات للمواطنين الأمريكيين في الصين. ومنذ ذلك الحين، شكّلت العلاقات الصينية الأمريكية نموذجًا فريدًا من المواجهة والتعاون الحذر، مما يعكس التحديات والفرص التي يواجهها البلدان على الساحة الدولية. وتمتلك كل من الولايات المتحدة والصين القدرة والإرادة السياسية

للعب أدوار مؤثرة على الصعيد العالمي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وتسعى الصين إلى القفز نحو مكانة القوة العظمى .

وخلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، تميزت العلاقات الصينية الأمريكية بالتعاون مع اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 نقل العلاقات إلى مرحلة أكثر تعقيداً. فرضت الولايات المتحدة حصاراً على الصين ودعمت الصين الحزب الشيوعي الفيتنامي ضد المصالح الأمريكية. ومع ذلك، في عام 1972، زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الصين في عام 1972، وفتح فصل جديد من التعاون بعد سنوات من التوتر .

وتوجت هذه الفترة ببيان شنغهاي المشترك الذي أرسى أسس العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف بسيادة الدول الأخرى، على الرغم من الخلافات السياسية ، وبدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين في عام 1979، وبدأت الصين تستفيد من التعاون مع الغرب في مجالات التكنولوجيا والخبرة .

وفي عام 2011، اتخذت العلاقات الأمريكية الصينية منعطفًا جديدًا من خلال البيان المشترك حول التعاون في جميع المجالات، بما في ذلك الأمن والاقتصاد والطاقة، مما عمّق التفاهم بين البلدين .

وعلى الرغم من استمرار هذا التعاون، كانت هناك علامات واضحة على تزايد التوترات بين الصين والولايات المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، اشتدت النزاعات حول قضايا حقوق الإنسان مثل قمع الأويغور في الصين والنزاع حول هونغ كونغ. كما فرضت الولايات المتحدة أيضًا قيودًا على الشركات الصينية، وهو ما واجهته بكين بانتقادات وإجراءات مضادة .

وقد تفاقم هذا التوتر بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث ألقت الدول باللوم على بعضها البعض في المسؤولية عن انتشار الفيروس. تحولت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تدريجيًا نحو المواجهة الاستراتيجية، مع تشديد كل طرف على مواقفه الخاصة، لا سيما في قضايا مثل الأمن القومي وحقوق الإنسان والتجارة العالمية.

وقد يؤدي هذا التحول نحو التنافس إلى خلق العديد من فرص المواجهة، لا سيما في بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية، مما يثير المخاوف بشأن إمكانية نشوب صراع عسكري. ومع ذلك، يظل التعاون في بعض المجالات، مثل التجارة والاقتصاد، ضروريًا لكلا البلدين، مما يعقد المواجهة ويجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه العلاقات[38].

الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا:

شهدت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تغيرات كبيرة أثرت على العلاقات الدولية بشكل عام، خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر. وخلال هذه الفترة، سعت كل دولة للاستفادة على حساب الأخرى، مع تضارب الأهداف في عدد من القضايا.

وغالبًا ما تُصنف العلاقات الروسية الأمريكية على أنها تنافسية تهيمن عليها المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، بأهداف متناقضة ظاهريًا. ومع ذلك، أظهرت جائحة فيروس كورونا نقاط ضعف الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، في مجال الصحة ودفعت إلى التعاون في هذا المجال، على الرغم من الاختلافات في قضايا أخرى .

وعلى الرغم من الخصومات، إلا أن هذه العلاقات اتسمت بالتعاون والتوتر في الوقت نفسه. ويرجع ذلك إلى أن كل دولة شهدت منذ نهاية الحرب الباردة تطورات كبيرة نتيجة لاختلاف القدرات التي تمتلكها ورغبتها في الاستفادة منها لتحقيق مصالحها الخاصة. ويشكل توازن القوى عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة العلاقة بين البلدين، مع وجود خلافات في بعض القضايا وتوافق في قضايا أخرى.

وعلى مر التاريخ، سار التعاون والمواجهة جنبًا إلى جنب. وعلى الرغم من وجود خلاف بين موسكو وواشنطن، فقد أبدت موسكو وواشنطن في بعض الأوقات استعدادًا للتعاون. وقد تجسد هذا التعاون في الاتفاق على الحد من التجارب النووية بعد الحرب العالمية الثانية وسباق الفضاء الذي انتهى باتفاقية أبولو- سويوز التي قرّبت بين البلدين.

وقد أظهرت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا منذ عام 1991 أن التعاون والمواجهة يمكن أن يتعايشا معاً: على الرغم من معارضة روسيا لحربي كوسوفو والعراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003، إلا أن العلاقات تحسنت في عام 2009، مع تخفيض الأسلحة والاتفاق على دعم الأهداف المشتركة في أفغانستان [40].

وعلى الرغم من الخلافات حول الدفاع المضاد للصواريخ، تم احتواء التوترات حتى تصاعد الأزمة الأوكرانية وعودة التوترات التي تذكرنا بحقبة الحرب الباردة.

وبحلول عهد أوباما، كانت هناك رغبة في استعادة العلاقات الثنائية، وتم الإعلان عن حوارات ثنائية بين البلدين، بما في ذلك التعاون الأمني والتجاري. وسمحت موسكو لواشنطن بتحريك قواتها إلى أفغانستان عبر أراضيها، ووقّعتا اتفاقية أمنية لتخفيف التوترات [41].

عندما تولى بوتين منصبه في عام 2012، بدأت العلاقات تتدهور تدريجيًا، خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014. وأدت هذه الأحداث إلى فرض عزلة دولية على روسيا، وتمت مقاطعة روسيا من مجموعة الثماني. وعلى الرغم من ذلك، حاولت روسيا حماية مصالحها وأمنها القومي دون محاولة منافسة الولايات المتحدة[42] .

وعلى الرغم من اختلاف مواقف البلدين، إلا أن التوترات ازدادت في أعقاب التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، مما شكل تحديًا كبيرًا للعلاقة النووية بين البلدين. وفي حين أن العلاقات بين ترامب وبوتين كانت تميل إلى التصالح، إلا أن فرض عقوبات جديدة على روسيا في عام 2018 في أعقاب الهجوم بغاز الأعصاب أثار رد فعل حاد من موسكو.

وفي ضوء هذه التوترات، تغيرت السياسة الأمريكية تجاه روسيا بشكل كبير، حيث أصبحت العلاقات بين البلدين محل صراع سياسي داخل الولايات المتحدة وتحالف الحزبين الديمقراطي والجمهوري ضد روسيا.

النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي:

في عام 1982، وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) حقوق ومسؤوليات الدول في الممرات المائية في العالم. أصبحت المطالبات المتضاربة في بحر الصين الجنوبي بارزة بعد الحرب العالمية الثانية، واكتسبت هذه المطالبات زخماً أكبر

بعد دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز التنفيذ في عام 1994، مما سمح للدول بتوسيع حدودها البحرية إلى ما وراء مناطقها الاقتصادية الخالصة وجروفها القارية والتنقيب عن الموارد الطبيعية.

أولاً: مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي:

تعد الصين واحدة من أكثر الدول نشاطًا في قضية بحر الصين الجنوبي، حيث تدعي حقوقًا إقليمية في بحر الصين الجنوبي بأكمله. وتبرر الصين ادعاءاتها بالإشارة إلى حقوق تاريخية تعود إلى عصور قديمة، استناداً إلى "خريطة من تسعة خطوط" قدمتها إلى الأمم المتحدة في عام 2009. استنادًا إلى تاريخ قديم يعود إلى عهد أسرة شيا (حوالي 1600-2070 قبل الميلاد)، تعتبر الصين المنطقة بأكملها مياهها الإقليمية، بما يتعارض مع قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، عززت الصين وجودها في بحر الصين الجنوبي، وأنشأت مناطق إدارية جديدة وأعادت تسمية الجزر والشعاب المرجانية في المنطقة[43].

ثانياً، مطالبات فيتنام في بحر الصين الجنوبي:

بحر الصين الجنوبي مهم من الناحية الاستراتيجية لفيتنام، وتتداخل مطالباتها مع مطالبات الصين في جزر سبراتلي وباراسيل. تاريخيًا، كانت العلاقات بين الصين وفيتنام متوترة، لا سيما في جزر باراسيل التي كانت تحت سيطرة هانوي إلى أن احتلتها الصين. وقد سعت فيتنام إلى تدويل القضية، مستخدمةً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كأداة قانونية لإثبات حقوقها. كما أنها تسعى إلى الحصول على دعم دولي في مواجهة قوة الصين، وقد حاولت في السابق رفع القضية إلى التحكيم الدولي، ولكنها واجهت معارضة صينية[44].

ثالثاً، مطالبات الفلبين في بحر الصين الجنوبي:

لا تطالب الفلبين ببحر الصين الجنوبي بأكمله، ولكنها تركز مطالباتها على المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخاصة في مناطق الصيد الغنية على طول الساحل الفلبيني. أما في جزر سبراتلي، فهي تتداخل مع مطالبات الصين وفيتنام. وقد أشعلت حادثة بناء الصين لمنشأة على الشعاب المرجانية "ميشيف ريف" النزاع بين البلدين. كانت

الفلبين من أوائل الدول التي طلبت تدخل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لمكافحة الحشود العسكرية الصينية، وعلاوة على ذلك، رفعت الفلبين القضية في عام 2014 إلى محكمة التحكيم الدولية، التي حكمت لصالح الفلبين في عام 2016، على الرغم من رفض الصين الامتثال للحكم [45].

رابعًا، مطالبات ماليزيا في بحر الصين الجنوبي:

تسعى ماليزيا إلى الحفاظ على موقف موحد داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن النزاعات في بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك، طالبت ماليزيا بجزء من الأراضي داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزر سبراتلي. وقد تجنبت كوالالمبور انتقاد الصين علناً، لكنها حافظت على تحديثها العسكري وعززت علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة[46].

خامساً، مطالبات بروناي في بحر الصين الجنوبي:

تقع بروناي في منطقة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، لكنها لا تنتقد الصين علانية وتسعى إلى إيجاد حلول من خلال نهج متعدد الأطراف. وبينما تصر بروناي على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع الصين، فإنها تدعم موقفاً موحداً داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، تتداخل حجج بروناي مع حجج جيرانها إندونيسيا وماليزيا والفلبين[47].

سادساً، موقف الولايات المتحدة من قضية بحر الصين الجنوبي:

تؤثر النزاعات في بحر الصين الجنوبي تأثيراً سلبياً على المنطقة المتنازع عليها ولها تأثير غير مباشر على الدول المشاركة في التجارة عبر هذه المنطقة البحرية. وباعتبارها واحدة من أهم طرق التجارة البحرية، فإن استمرار النزاع في المنطقة يمكن أن يعيق الأنشطة التجارية والاقتصادية للدول المعنية.

وتلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في هذا النزاع بسبب التزاماتها الأمنية في شرق آسيا وتحالفاتها مع العديد من الدول المجاورة في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك الفلبين وسنغافورة وفيتنام. ونظراً لهذه العلاقات، فإن أي تصعيد للنزاع سيؤثر بشكل مباشر على مصالح الولايات المتحدة ، يعتبر بحر الصين الجنوبي منطقة

استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة لعدة أسباب: أولاً، يمكن أن يؤدي النزاع على ملكية الجزر والشعاب المرجانية في المنطقة إلى زيادة التوترات ويؤدي إلى صراع إقليمي؛ثانيا، هو طريق رئيسي للاتصالات التجارية والبحرية من وإلى شرق آسيا وأخيراً، يمكن أن يؤثر نفوذ الصين المتزايد في المنطقة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[48].

منذ انتشار جائحة كوفيد-19، تصاعدت التوترات بشكل كبير بسبب تصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي وتدهور العلاقات الصينية الأمريكية بسبب مطالبات الصين الإقليمية. على سبيل المثال، في يوليو 2020، أجرت الصين عمليات بحرية في المنطقة المتنازع عليها، والتي تزامنت مع عمليات البحرية الأمريكية وصعّدت التوترات بين البلدين. كما أجرت الصين تجارب صاروخية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما اتهمت الولايات المتحدة الصين بانتهاك التزامها بعدم عسكرة المنطقة[49].

وازداد عدد سفن الصيد الصينية في المياه المتنازع عليها مثل جزر ناتونا الإندونيسية، في حين تم نشر سفن المسح في المناطق الاقتصادية الخالصة لماليزيا وبروناي وفيتنام والفلبين. كما أنشأت الصين أيضاً منطقتين إداريتين جديدتين، بما في ذلك جزر سبراتلي وباراسيل، مما يعرقل الجهود المبذولة لتخفيف التوترات.

لم تنحاز الولايات المتحدة إلى جانب أي طرف في القضايا المتعلقة بالسيادة في النزاع على بحر الصين الجنوبي، لكنها أعلنت في يوليو 2020 أن مطالبات الصين في المنطقة غير قانونية، مستشهدةً بتناقضات مع حكم أصدرته هيئة تحكيم دولية في عام 2016. وعلاوة على ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 24 شركة صينية متورطة في بناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، بهدف تعزيز مصالح الصين البحرية وتخويف دول أخرى، مثل الفلبين، من ممارسة حقوقها في المنطقة[50].

من جانبها، جادلت الصين بأن هذه الإجراءات تعد تدخلاً في شؤونها الداخلية وأن الولايات المتحدة تستخدم النزاع في بحر الصين الجنوبي كوسيلة للحد من نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[51].

المطلب الثاني

استراتيجيات التعاون والنزاع في منتدى آبيك

تمر منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتحول كبير بسبب النمو الاقتصادي السريع، وزيادة المنافسة بين البلدان، والتكامل الإقليمي والدولي، والتغيرات الديموغرافية في بعض البلدان. كما أن هناك ارتفاعاً في النزعة القومية وازدياد قلق الناس بشأن القضايا التي تؤثر على حدود هذه الدول.

كل هذه العوامل تؤثر على توزيع القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة وتجعل البيئة الأمنية أكثر تعقيداً. وفي هذا السياق، تبرز مراكز قوى جديدة مثل الصين والهند، بالإضافة إلى دول أصغر مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا، ويتزايد التعاون والتنافس بين هذه الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

وتشير هذه التطورات إلى زيادة التفاعل بين الدول حول قضايا مثل السيادة الإقليمية والتنافس على الموارد وأمن الطاقة. وفي الوقت نفسه، هناك حوافز متزايدة للتعاون لمواجهة التهديدات المشتركة مثل تغير المناخ والإرهاب، حيث يفرض هذا الوضع تحديات على صناع القرار الأمريكي بسبب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وعلاقاتها الاستراتيجية مع عدد من الدول.

وخلال انعقاد قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في نوفمبر 2024، فقد ركزت قمة 2024، التي عُقدت في ليما، بيرو، على تعزيز النمو المستدام وتحسين التجارة بين الدول الأعضاء ومعالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي[52].

وأكد الرئيس البيروفي للهدينيا بولوارتيلله في كلمته الافتتاحية على الحاجة إلى النمو الشامل والمساواة بين الدول. وركز الرئيس الصيني شي جين بينغ على تعزيز التعاون داخل المنطقة، داعيًا إلى الابتكار الأخضر وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف. كما شهدت القمة توقيع اتفاقات استراتيجية تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار، مثل مشروع ميناء تشانكاي في بيرو، مما يعكس التزام الصين بالعولمة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين آسيا وأمريكا اللاتينية.

وكان من أولويات القمة التركيز على التجارة الحرة والابتكار الأخضر، وهما أمران أساسيان للنمو المستدام. كما ناقش قادة القمة دعم الاقتصادات النامية وتضييق الفجوات التنموية. خلال المحادثات الثنائية التي جرت على هامش القمة، ناقش الرئيس الأمريكي بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ القضايا الاستراتيجية مثل الأسلحة النووية والاحتكاك التجاري، مؤكدين على أهمية الاستقرار في العلاقات الثنائية[53].

حيث أصدر قادة المنتدى ثلاث وثائق ختامية بما في ذلك إعلان ماتشو بيتشو الذي دعا إلى وضع سياسات لضمان التنمية الشاملة، وبيان إيجيما بشأن تحديث رؤية منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز التجارة الرقمية والابتكار الأخضر.، حيث تم إطلاق خارطة طريق ليما لدعم النمو العالمي وتوسيع الفرص الاقتصادية الإقليمية، مع التركيز على دمج الاقتصاد غير الرسمي في النظام الاقتصادي الرسمي[54]

ومن ثم يمكن القول ان هناك العديد من العوامل ومنها:

أولاً، هناك عوامل تؤثر على تطور البيئة الأمنية:

تعد البيئة الأمنية في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي داخل المنطقة. وبالنظر إلى التحديات المتزايدة في المنطقة، مثل التوترات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والتهديدات الأمنية السيبرانية، فإن العوامل المؤثرة في تطور هذه البيئة الأمنية تحتاج إلى تحليلها على النحو التالي :

• الاستقرار السياسي والاجتماعي: حيث ان تأثير الاستقرار الداخلي على السلوك الخارجي للدول. فالدول المستقرة لديها قدرة أكبر على التعاون الدولي، لكن ظهور قادة متطرفين يمكن أن يؤدي إلى التصعيد.

• الإنفاق الدفاعي والقدرات العسكرية: يعكس الإنفاق الدفاعي المتزايد زيادة القدرات العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى التنافس العسكري. وقد تلعب نوعية هذه القدرات وتأثيرها على الأهداف الوطنية دوراً رئيسياً في تحديد مسار الصراع والتعاون.

• الأهداف الوطنية والعابرة للحدود: تحدد الأهداف العسكرية والسياسية للدول مسار التعاون والصراع. فالأهداف الوطنية المتضاربة والفجوات في القوة العسكرية تجعل الصراع أكثر احتمالاً.

• العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف: للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول تأثير كبير على السياسة الأمنية. وتساهم التحالفات التاريخية والعلاقات بين الدول في التوجهات العسكرية والأمنية للدول.

ثانيًا: سيناريو البيئة الأمنية المستقبلية في المنطقة:

تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة من التحديات الأمنية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على استقرارها الاقتصادي والسياسي في المستقبل. وفي ضوء هذه التحديات، يمكن تصور عدة سيناريوهات للبيئة الأمنية المتغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ :

استمرار الوضع الراهن: استمرار التنافس والتعاون في آن واحد. وعلى الرغم من الشكوك حول نوايا القوى الكبرى، إلا أنه لا توجد منافسة تؤدي إلى مواجهة مباشرة، وتواصل هذه القوى سعيها لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية.

الحرب الباردة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: سيستمر الاستقطاب الثنائي بين الصين والولايات المتحدة في مختلف المجالات وستتعمق التحالفات. ستشتد المنافسة العسكرية، خاصة في القضايا الحساسة مثل تايوان والحدود البحرية.

يسود السلام في المنطقة: في هذا السيناريو، ستحاول الولايات المتحدة والصين تعزيز التعاون وتقليل التوترات. ستسعى الدول إلى زيادة الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية وحل النزاعات سلمياً.

حروب ساخنة في آسيا: من المحتمل أن تندلع صراعات متقطعة ولكن متكررة في المناطق الساخنة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. وستستمر المنافسة العسكرية بين القوى الكبرى في الاحتدام.

استمرارالتحديات المشتركة: في هذا السيناريو، ستواجه الدول تحديات مشتركة مثل تغير المناخ والإرهاب، وستركز على التعاون لمواجهة هذه التحديات أكثر من

التركيز على المنافسة العسكرية. ونتيجة لذلك، سينخفض الإنفاق الدفاعي وستعطى الأولوية للتعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

ومن ثم تقدم السيناريوهات المحتملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة من الاحتمالات، مما يعكس التفاعلات المعقدة بين الدول الكبيرة والصغيرة في المنطقة. وبالنظر إلى السيناريوهات المختلفة، فإن السيناريو الأكثر احتمالاً في المستقبل القريب هو "استعادة الوضع الراهن". وهذا يشير إلى استمرار المنافسة بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، ولكن في إطار من التعاون الجزئي والحذر. يتماشى هذا السيناريو مع الوضع الحالي في المنطقة، حيث تواصل القوى الكبرى تعزيز قدراتها العسكرية وتعميق علاقاتها الاستراتيجية مع دول المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تحاول تجنب الصراع المباشر. ويترافق ذلك مع استمرار جهود الطرفين لتحقيق الاستقرار النسبي من خلال التعاون لمواجهة التهديدات المشتركة مثل التغير المناخي والإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي. وفي حين أن مثل هذه البيئة لا تشهد تصعيداً كاملاً للحرب، إلا أنها تنطوي على خطر استمرار المنافسة، وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً، خاصة في ظل زيادة الإنفاق الدفاعي وعدم اليقين بشأن النوايا المستقبلية للقوى الكبرى.

ومع ذلك، فإن السيناريوهات الأخرى مثل "الحرب الباردة" أو "الحرب الساخنة في آسيا" لا يمكن تجاهلها وتظل احتمالاً قائماً، خاصة في ظل تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة والصين حول قضايا مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي والنفوذ في المنطقة. ومع ذلك، ونظراً لارتفاع تكاليف الصراع المباشر وأهمية التعاون الاقتصادي بين القوى الكبرى، فمن غير المرجح أن يتجه الوضع نحو التصعيد الشامل أو الحرب في المستقبل القريب. أما السيناريو الأكثر تفاؤلاً فهو "السلام الإقليمي" الذي يعتمد على تجنب التصعيد والتركيز على التعاون الإقليمي، ولكنه يبدو مستبعداً في ضوء التعقيدات الجيوسياسية الحالية. وفي النهاية، يبقى سيناريو "استعادة الوضع الراهن" هو الأكثر قابلية للتطبيق. وذلك لأنه يعكس التوازن الحالي للتفاعلات الدولية في المنطقة، وهو مزيج من التنافس والتعاون على حد سواء.

الخاتمة:

يتضح تطور النزاعات والصراعات في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في ضوء التحديات والفرص التي تواجه هذا المنتدى الهام، ومن خلال تحليل التطورات السياسية والاقتصادية داخل المنطقة، تُظهر الدراسة أن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لا يزال منتدى مهمًا للحوار الاقتصادي والتعاون بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه لا يزال عرضة للتوترات الجيوسياسية المتزايدة بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين.

وتوضح الدراسة أن الصراعات السياسية داخل آبيك تتأثر بعدد من العوامل، لا سيما المنافسة الاقتصادية والنزعات الحمائية والمصالح السياسية المتباينة بين الدول الأعضاء.، ومع ذلك، فإن التحديات الجيوسياسية مثل التوترات في بحر الصين الجنوبي والتحديات البيئية والاقتصادية في المنطقة تتطلب من آبيك تعزيز آليات التعاون وتشجيع الحلول الدبلوماسية التي توازن بين المصالح المختلفة.

ومن ثم يعتمد المستقبل السياسي لآبيك على قدرة الاقتصادات الأعضاء على تنشيط التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي مع إدارة التوترات السياسية بفعالية، وفي هذا السياق، فإن اتباع سياسات شاملة تقوي الشراكات الإقليمية والدولية وتعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي خطوة أساسية نحو ضمان استدامة واستقرار آبيك في مواجهة التحول العالمي.

الهوامش

1. لمزيد من التفاصيل انظر :
What is Asia-Pacific Economic Cooperation? Asia-Pacific Economic Cooperation Website, January 2024,available At: https://www.apec.org/about-us/about-apec
2. جهاد عودة، الصراع الدولي «مفاهيم وقضايا»، ط2، شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، القاهرة، 2014م، ص25.
3. الأزهر ضيف، جميلة زيدان، نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامع الشهيد حمة لخض- الوادي، الجزائر، ع: (20)، ديسمبر 2016م، ص189.
4. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية «نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة»، بدون دار نشر، القاهرة، د. ت، ص15-16.
5. جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية «دراسة في إدارة الصراع الدولي»، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2013، ص53.
6. خليل أبو كرش، نظرية الصراع الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (28 ديسمبر 2017م)، تاريخ الدخول: 2024/12/1، علي الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=51259
7. محمود إسماعيل، ظاهرة الصراع الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للتشريع والاقتصاد، مجلد (73)، ع: (388)، القاهرة، يناير 1982م، ص 165؛ طه المستكاوي، صورة الذات بين العرب والإسرائيليين، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007م، ص43؛ زوزيتزكريان، الأنماط القيادية وعلاقتها بدرجة تطبيق الأسس النظرية لاستراتيجيات إدارة الصراع في المدارس الأساسية الحكومية والخاصة في منطقة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 1994م، ص 29؛ عدنان السيد حسين (منسق) وأخرون، النزاعات الأهلية العربية «العوامل الداخلية والخارجية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص193.
8. جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية «دراسة في إدارة الصراع الدولي»، مرجع سابق، ص53.
9. غالينا لوبيموفا، نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، مجلة الآداب، اتحاد الكتاب العرب، العدد 128، سوريا، أكتوبر 2006م، ص10.
10. ربيع عبد العاطي، دور منظمة الوحدة الأفريقية في فض النزاعات الصعبة، الخرطوم، إبريل 2001م، ص7.

11. غالينا لوبيموفا، نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، مرجع سابق، ص11.
12. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، تقديم جورج ديب، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 1997م، ص15.
13. حسن مكي، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف والسناريوهات الحل والتدخل، الخرطوم، يناير 2005م، د.ت.
14. جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية، القاهرة، 1997م، ص15.
15. كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، 1997م، ص17.
16. حماد كمال، النزاعات الدولية «دراسة قانونية دولية في علم النزاعات»، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1998، ص55-58.
17. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص ص130.
18. انظر:

The genesis of APEC: Australian-Japan political initiatives. Takashi Terada. Australia-Japan Research Centre, 1999 – P.19.

19. التعاون الاقتصادي لمنظمة ابيك ، سبوتنيك، 12-11-2024 ، متاح علي الرابط : https://sarabic.ae/20241112/
20. التعاون هو التيار الرئيسي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، arabic. cgtn، 14 -11-2024، متاح علي الرابط : https://arabic.cgtn.com/news/2024185693765151263949O/14-11-/index.html
21. ما هو منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ ؟، ShareAmerica، تاريخ الدخول 2024/11/28على الرابط التالي: https://share.america.gov
22. منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Cooperation APEC)، أموال، تاريخ الدخول 2024/11/28على الرابط التالي: https://amw.al/glossary
23. ما هو منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ ، 14 نوفمبر 2024، لمزيد من التفاصيل: https://share.america.gov/ar/
24. انظر :

نسرين رياض شنشول العزاوي، دور تجمع التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي(الآبيك) في بناء نمط جديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، 2008،متاح علي الرابط : https://nahrainuniv.edu.iq/ar/node/181

25. تشاو جيانغ لين، «ابيك وانفتاح الصين على الخارج»، مجلة الصين اليوم ، العدد 10 أكتوبر (تشرين الأول) 2001، متاح علي الرابط :
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a10/aa.htm
26. قمة منتدى «آبيك».. نقطة التقاء بين آسيا والمحيط الهادئ،جريدة الرياض ، 14 نوفمبر 2022م، متاح علي الرابط : https://www.alriyadh.com/1982426
27. محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص244
28. منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Cooperation APEC)، أموال، مصدر سابق.
29. تحافظ منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) على «علم» تحرير التجارة، 16، 2024/11/vietnam.vn، متاح علي الرابط :
https://www.vietnam.vn/ar/apec-giu-vung-ngon-co-tu-do-hoa-thuong-ma
30. انظر:
Apec: Challenges and Opportunities. Siow Yue Chia. Institute of Southeast Asian Studies, 1994-P73.
31. ماجد وانغ ، بناء مجتمع مصير مشترك لآسيا والمحيط الهادئ ، وكاله العين الإخبارية ،2024-11-15، متاح علي الرابط :
https://al-ain.com/article/asia-pacific-ocean-future
32. أميمة على طه، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2002، ص54.
33. جهاد عمر الخطيب، العلاقات الأمريكية الصينية، آفاق الصراع والتعاون2008 2015-، دراسة بحثية، المركز العربي الديمقراطي، 17 يونيو 2016، ص22.
34. سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط (2001-2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010، ص32.
35. معتز سلامة، "الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف"، السياسة الدولية، العدد 126، 1996، ص 51-52
36. بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، 23يناير 2011م، تاريخ الدخول: 2024/12/1، متاح علي: http://ly.chineseembassy.org/
37. انظر:
Asia-Pacific economic cooperation: critical perspectives on the world economy, Folder 5 .Peter Drysdale, Takashi Terada. Routledge,2007 – P180.

38. سارة عبدالعزيز، توظيف متبادل: كيف يهدد الخلاف الأمريكي – الصيني بحرب باردة جديدة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر (6 يوليو 2020)، تاريخ الدخول: 2024/12/1، علي الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5683/

39. مهدي علي مهدي، تطور العلاقات الأمريكية الروسية منذ عام 2003 –الواقع وآفاق المستقبل، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، 2012.

40. المرجع السابق.

41. ريتشارد أ.أويل، الولايات المتحدة تؤمن طرق توريد جديدة إلي أفغانستان، صحيفة نيويورك تايمز، 20 يناير 2009.

42. مهدي علي مهدي، تطور العلاقات الأمريكية الروسية منذ عام 2003 –الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

43. انظر:

Steve Mollman, The line on a 70-year-old map that threatens to set off a war in East Asia, (July 21, 2022), Accessed (01 December 2024) Link: https://qz.com/705223/where-exactly-did-chinas-nine-dash-line-in-the-south-china-sea-come-from/

44. انظر:

Vietnam Tacks Between Cooperation and Struggle in the South China Sea, Crisis Group, (07 December 2021), Accessed (01 December 2024) Link: https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/318-vietnam-tacks-between-cooperation-and-struggle-south-china-sea

45. انظر:

Daojiong Zha & Mark J. Valencia, Mischief Reef: Geopolitics and implications, (14 May 2007) Accessed (01 December 2024), Link: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080004723301800000061/?journalCode=rjoc20

46. انظر:

Ivy Kwek and Chiew-Ping Hoo, Malaysia's Rationale and Response to South China Sea Tensions, (May 29, 2020), Accessed (01 December 2024)Link: https://amti.csis.org/malaysias-rationale-and-response-to-south-china-sea-tensions/

47. انظر:
Joshua Espeña, Brunei, ASEAN and the South China Sea, Lowy Institute, (3 Aug 2020), Accessed (01 December 2024) Link: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/brunei-asean-and-south-china-sea

48. انظر:
PremeshaSaha,US-ChinatensionsanditsimpactontheSouthChinaSeadispute, ORF, (Sep 23 2020), Accessed (01 December 2024) Link: https://www.orfonline.org/expert-speak/us-china-tensions-impact-south-china-sea-dispute/

49. انظر:
U.S. Position on Maritime Claims in the South China Sea, U.S. Department of State, (July 13, 2020), Accessed (01 December 2024) Link: https://www.state.gov/u-s-support-for-the-philippines-in-the-south-china-sea/

50. انظر:
Jeanne Whalen, U.S. slaps trade sanctions on more Chinese entities, this time for South China Sea Island building, The Washington Post, (August 26, 2020), Accessed (01 December 2024) Link: https://www.washingtonpost.com/business/202026/08//china-entity-list-islands/

51. انظر:
Premesha Saha, US-China tensions and its impact on the South China Sea dispute, ORF, Op, Cit,.

52. احمد السيد، قمة "أبيك" 2024 تعزيز التعاون الاقتصادي في عالم مضطرب، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول: 2024/12/1على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/49461

53. المصدر السابق.

54. المصدر السابق.

55. باسم راشد، تقييم استراتيجي: الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الدخول 2024/12/1، على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/736

56. المصدر السابق.